الملتقى الدولي حول:
مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي
جامعة قالمة يومي 03 و04 ديسمبر 2012

الأخلاق كأحد مقومات التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي

-دراسة حالة-

د.عبد الله بن منصور
(جامعة تلمسان)

أ.فاطمة الزهراء بلحسن
(جامعة بشار)

المقدمة:

إن مفهوم التنمية المستدامة الشائع الاستعمال في الوقت الراهن يجمع بين ثلاث معطيات رئيسية هي معطية البيئية بجميع محتوياتها؛ معطية الاجتمعانية من منظورها التكافلي والتعاوني، ومعطية الاقتصادية بمفهومها الواسع. هذه الأبعاد يشكل البعد الأخلاقي فيها المادة الحية فالتنمية هي التي تضمن التفاعل بين المعطيات السالفة الذكر.

فالتنمية المستدامة تضبط مفهوم البيئية والمسؤولية الاجتماعية والنشاط الاقتصادي في صيرورة متكاملة لترقية الإنسان الذي هو محور التنمية في الإقتصاد الإسلامي. فلم يعد مفهوم التنمية يعتمد على ضمان تراكمات كمية ترتبط بما هو اقتصادي محض، ولكن أصبح الأمر التنموي يهم كل مجالات الحياة المادية منها والمعنوية.

فمقاربة التنمية المستدامة اليوم لها صلة وثيقة بالبعد الأخلاقي فهي مسؤولية معنوية واجتماعية وأخلاقية اتجاه جميع الطبقات البشرية، واتجاه ضمان مستقبل الأجيال اللاحقة واتجاه الحفاظ وترقية البعد البيئي على كوكب الأرض. لهذا فالتنمية المستدامة تطال جميع جوانب الحياة، لذلك أصبح من الصعب تحليل الأوضاع الاقتصادية بعيدا عن الرصيد الثقافي والأخلاقي لكل شعب أو منطقة.

إن الالتزام بالمسؤولية الأخلاقية في صيانة وحماية الفضاء البيئي أصبح أحد المحاور الأساسية التي تقوم عليها التنمية المستدامة. إذ يرتبط نجاح الإنسان في البيئة على قدر فهمه لها وتحكمه فيها واستثماره لمواردها فيستفيد بما هو نافع من موارد حية وغير حية، دائمة ومتجددة ومستنفدة، والتخلص من الملوثات، إنطلاقا من مباديء دينه الحنيف وقيمه الإسلامية.

إذا كنا نعرف التنمية المستدامة كمشروع حياتي، فإنه من الضروري تحقيق الأهداف الأساسية للأفراد كتوفير السلع والخدمات اللازمة كما وكيفا وعدم إتلاف المحيط والاهتمام بالبيئة، ولعل الالتزام الأخلاقي اتجاه

البيئة يستدعي الحفاظ على الحيوانات وعدم إبادتها والتسلي باصطيادها أو إتلاف الغطاء النباتي بواسطة الصناعات الملوثة أو تلويث المياه وتسميم الغلاف الجوي، وما إلى ذلك من التصرفات التي تخرب مكونات البيئة.

فالفضاء الاجتماعي يعتبر أكثر الفضاءات اتساعا للعلوم الأخلاقية باعتباره يراعي تحقيق إنسانية الإنسان في جميع مجالات الحياة كتوفير شروط صحية لائقة وسكنية وتعليمية، حيث يحتاج المجتمع إلى مزيد من التعاون من منطلقات أخلاقية ومن طرف كل مكوناته لحل مشكلاته الأكثر إلحاحا، وخاصة تلك التي تتضمن بقاء كوكبنا بدون كوارث بيئية وجرائم اقتصادية وإنسانية وانتهاكات أخلاقية. هذا يجعلنا نطرح التساؤل الموالي: ما مدى صحة أن الأخلاق هي أحد مقومات التنمية المستدامة في الإقتصاد الإسلامي؟

للإجابة على هذا الإشكال قسمنا الورقة البحثية إلى محورين، هما:

- **المحور الأول: الأخلاق في التنمية المستدامة؛**
- **المحور الثاني: عرض الدراسة الميدانية.**

المحور الأول:الأخلاق في التنمية المستدامة

يقصد بالجوانب الأخلاقية في التنمية، أنّ الجوانب الأخلاقية هي تلك التي تتّصل بالشّخصية وما تتّصف به من قيم وأنماط سلوكيّة وفكريّة وثقافية وحضارية، وهي صفات ذات أثر كبير على معدّل التنمية فهناك مجتمعات تتّصف بصفات حبّ العمل والتّفاني في آدائه، فالمسلم الحقّ يؤمن بأنّه على قدر ما يعمل بجدّ واجتهاد وأمانة على قدر ما يتاب في السّماء بعد انتقاله إلى الحياة الأخرى.

فتطوير الشخصية المادية للفرد جنبا إلى جنب مع شخصيته الأخلاقية اللاّمادية بحيث تتماشى النّواحي الاقتصادية مع النواحي الأخلاقية سيؤدّي في نهاية الأمر إلى تلاشي الجمود الاجتماعي الذي تتّصف به المجتمعات المتخلّفة والذي يعتبر من أهمّ معوقات التّقدّم الاقتصادي.

إن تنمية الإنسان– صانع العجائب وخليفة الله في أرضه– إلى أقصى ملكاته الماديّة واللاّمادية ليحقّق أعلى كفاية إنتاجيّة حتّى يساهم بنصيب وافر في زيادة الدّخل القومي والتّغلّب على الجمود الاجتماعي والتّحرّر من فقدان التّوازن وعدم التكيّف مع متطلّبات الحضارة المعاصرة، كذلك فإنّ المفهوم الجديد للتنمية الاقتصادية الأخلاقيّة يتضمّن تنشيط الرّغبة الكامنة في كلّ فرد ليعيش حياة إيجابيّة لا سلبيّة مليئة بالحركة والعمل بقلب مفتوح وبغير عقد نفسيّة بهدف تحسين مستوى معيشته والوصول به إلى أقصى ما تبيح له إمكاناته وأن يصل أن يحقّق آماله وطموحه في هذه الحياة.

إن التنمية المستدامة في الفكر الاقتصادي المعاصر، تتطلّب توافر إطار معنوي من الأخلاقيات لتأييد وتآزر الجوانب الاقتصادية الماديّة، وبذلك تجعل من الاستحواذ على الثروة على المستوى الفردي والقومي والتقدّم المطرد من نواحي الحياة العصرية.

1 – أهمية الرصيد الأخلاقي في المعادلة الاجتماعية:[1]

هناك حقيقة هامة غالبا ما يُغفلها واضعوا البرامج التنموية في الدول المتخلفة وهي ما يصطلح عليه المفكر الجزائري مالك بن نبي في مؤلفه المسلم في عالم الاقتصاد المعادلة الاجتماعية[2]، حيث استخلص هذه الرؤية من التجربة التنموية التي خاضتها دولة أندونيسيا بعد استقلالها في مطلع السّتينات عندما لجأت إلى الاستعانة بعالم اقتصاد ألماني البروفيسور شاخت ليضع لها خطة التنمية الاقتصادية ولا يخفى على المتخصصين في الجغرافية الاقتصادية غنى وثراء هذه المنطقة بالموارد البشرية والطبيعية من ثروات معدنية ومنتوجات زراعية وموارد مائية وكانت النتيجة الفشل، رغم أن الرجل أو العالم الاقتصادي هو واضع خطة النهوض بالاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الأولى والتي خرجت منها ألمانيا بهزيمة دمرتها عن آخرها وفرضت عليها تعويضات تؤديها إلى الدول المنتصرة.

[1] - يعرض مالك بن نبي في مؤلفه المسلم في عالم الاقتصاد مصطلح وتعريف جديد في التجارب التنموية الحديثة أَطْلَق عليه المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية، وهي في الحقيقة نظرة جديدة لمشاكل التنمية التي يعيشها العالم الثالث حيث أثبت المفكر اعتماد تجارب التنمية على البعد المادي والكمي دون الجانب المعنوي الذي يضم مجموعة من المتغيرات الأساسية الجديرة بالاهتمام.

[2] - مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1985.

إن السبب في ذلك أن الرجل أهمل الرصيد الأخلاقي الذي يميز الانتماء الحضاري لأندونيسيا، وبالتالي لم يضع في حسبانه مكونات المعادلة الاجتماعية المتوفرة في هذه المنطقة، بينما نجحت خطته لأنه هو أصلا ينتمي للمعادلة الاجتماعية الغربية التي تألف الانتماء الحضاري لألمانيا.

لا شك أن شاخت وضع مخططه على الشروط التي يقدّمها الشعب الألماني مباشرة وبطريقة آلية أثناء مرحلة التطبيق، وهو ما يحدث غالبا في تنفيذ خطط التنمية الواردة من أنحاء وتجارب لا تلتقي معها كشعوب متخلفة في قضايا أساسية. ثم لا شك أن شاخت طبق هذه الشروط بشكل آلي في أندونيسيا أي أنه وضع مخططه على معادلته الشخصية كفرد من المجتمع الألماني، بينما ستجري التجربة الأندونيسية بطبيعة الحال على أساس معادلة الفرد الأندونيسي بحيث تعثرت التجربة الأندونيسية على خطأ مخططها الدكتور شاخت في تقديره المعطيات التي تميز البشر بعضهم البعض في المجال الاقتصادي، لأنّ ذهنه يحمل لهذه المعطيات صورة واحدة تطبق في أي تجربة تجرى داخل ألمانيا أو خارجها، وكأن الأمر يتعلق بمعادلة للتكامل الرياضي التي تصلح في جميع المجتمعات البشرية باعتبارها علوم دقيقة.

أ– معادلتي تفسير الواقع الإنساني:

بينما الواقع الإنساني لا يُفَسَّر على أساس معادلة واحدة بل حسب معادلتين اثنين:

– معادلة بيولوجية تسوي بين الإنسان وأخيه الإنسان في كل مكان بحيث يستطيع هذا كل ما يستطيع الآخر، إلا فيما فضل فيه بعض الأفراد عن الآخرين.

– ومعادلة اجتماعية تختلف من مجتمع إلى آخر، وفي مجتمع واحد تختلف من عصر إلى آخر حسب الاختلاف في درجة التخلف والتقيد بأخلاق الواجب التي تشكل أحد أساسيات المعادلة الاجتماعية.

على ذلك فالمعادلة الأولى فهي موهوبة من الله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم ومَيّزهُ على العالمين بالتكريم فهي منحة من الله إلى كافة البشر.

أما المعادلة الثانية فهي هبة المجتمع في تفاعلاته مع أخلاقه وعقائده إلى كافة أفراده، كقاسم مشترك يطبع سلوكهم وتصرفاتهم، ويحدد درجة فعاليتهم أمام المشكلات الحياتية تميزهم عن أفراد مجتمع آخر، بحيث نستطيع أن نعتبر هذه الفعالية مقياسا لقدرة الفرد حسب بيئته على الهيمنة على متطلبات التنمية لبلوغ الأهداف المنشودة.

فنستطيع القول بأن مخطط شاخت قد فشل في أندونيسيا مع توفر كل الشروط الفنية والمادية[1]، لأنه فقد شرطا ضمنيا وهو دراسة المحيط الأخلاقي والعقائدي والسوسيولوجي واكتفى بالدراسة الكمية والمادية فقط، وهو ما يفقد عملية التنمية مضمونها في بعده الإنساني وما يتعلق به من جانب معنوي.

[1]- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، ص 96، مرجع سابق بتصرف.

ويبدو أن الدراسات التي قامت منذ العقود الأخيرة في مجال التنمية قد أهملت هذه المعطيات والخصوصيات الأخلاقية في جميع دول العالم الثالث المعني بقضية التنمية الاقتصادية، والذي ما زال يتخبط في مشاكل عديدة على رأسها ظاهرة الفقر التي ما فتأت تتسع دائرتها مما حَدَا بمنظمة الأمم المتحدة.

على الرغم من أن المبادئ الأساسية تُقر أن علم الاقتصاد علم اجتماعي يؤثر ويتأثر بالكثير من العلوم ومن هذه العلوم علم الأخلاق، وهذه الأخيرة تمثل دافع إلى العديد من السلوكيات الإيجابية على مستوى الفرد والمجتمع.

إن هذه التصرفات الاقتصادية تأتي سواء على مستوى الفرد أو المنشأة أو القطاع أو الدولة انعكاسا لأخلاقها وتصورها لرسالة الإنسان بصفة عامة والمال والمتغيرات الاقتصادية بصفة خاصة، إلا أن منظروا التنمية لم يهتموا بالجانب الأخلاقي. والملاحظ أن تجارب الدول النامية ومنها الدول الإسلامية المنتمية كلها للعالم النامي، أخذت من الحضارة الغربية في برامجها التنموية الكثير في اعتبار أن المادة والمعطيات الكمية هي كل شيء فلجأت إلى استيراد المصانع والمعامل الجاهزة من خلال تجربة المفتاح في اليد والمنتوج في اليد. فكانت عملية النقل من الدول المصنعة خاطئة من خلال استيراد نماذج تنموية وضعها مفكرون غربيون ليس لهم أي رصيد أخلاقي مشترك مع شعوب العالم الثالث.

لذلك فمن الصعب تحليل الأوضاع الاقتصادية في البلدان الإسلامية بعيد عن رصيدهم الأخلاقي وعنصر الإيمان بالله، وإن كان من العناصر غير المادية التي لا يمكن قياسها[1] إلا أن انعكاساته المادية لها آثار عميقة وكبيرة جدا، بل إن إهمال هذا الجانب الأخلاقي والروحي هو الذي أوقع مجموعة الدول الإسلامية في براثين التخلف.

إن تقدير المعادلة الاجتماعية في وضع ورسم أهداف التنمية المستدامة يستدعي الحرص على الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل شعب أو أمة من ثقافة سائدة وأخلاق وعادات وتقاليد محترمة ومتعارف عليها، ومعتقدات مقدمة الخ...

فإهمال هذه المعطيات في وضع استراتيجيات التنمية المستدامة أوجد أضرارا بالغة، وضع التنمية الاقتصادية في مأزق وجعل الدول النامية تتراوح مكانها بين نماذج مستقاة من النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي.

ونظرا لعدم اعتبار القيم الأخلاقية والروحية توجهت شعوب هذه الدول لعادات استهلاكية غريبة عن ثقافتها واهتمت الفئات الغنية بالاستهلاك الترفيهي المترف، وأصبحت هذه الدول تعاني من عجز في موازينها العامة وزيادة الإنفاق الغير رشيد للأجهزة الحكومية، كما أن استبعاد الأخلاق من المجال الاقتصادي جعل المؤسسات الدولية التي تقدم استشاراتها لهذه الدول تقيم هي الأخرى وزنا للأخلاق أو السلوكيات المنبثقة من الدين، ففي عام 1988 صدر تقريرا عن عجز الموازنات العامة لدول جنوب آسيا، واقترح التقرير أن تقوم

[1] - مقالة من شبكة الإنترنيت لـ عبد الحفيظ الصاوي تحت عنوان العنصر الاقتصادي المفقود، بتاريخ 2005-10-08 تحت الموقع:
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/07/article1.Html

حكومات هذه الدول بتحصيل ضرائب على ممارسة البغاء باعتباره عملا لا تحصل عليه ضرائب، وكان من بين هذه الدول المعنية في هذا التقرير ماليزيا، وإندونيسيا، فمتى كان البغاء عملا بالمعايير الاقتصادية المؤخْلَقَةَ.

لقد تراكمت ديون ومشكلات الدول النامية وأصبحت كثرة مشاكلها تُنسي بعضها بعضا، مما أوجد حالة من اليأس من التنمية والإصلاح لدى شعوب العالم الثالث.

2- المسؤولية الأخلاقية في صيانة البيئة لتحقيق التنمية المستدامة:

يقصد بمصطلح البيئة Environnement أنّها كلّ ما يحيط بالإنسان من مكوّنات عضوية حيّة، مثل النّبات والحيوان، ومكوّنات غير عضويّة (غير حيّة) مثل الصّخور والمياه والهواء ويؤثر فيها الإنسان ويتأثّر بها، إلاّ أنّ التّفاعل بين هذين المكوّنين متبادل ومستمرّ ويشكل جزءا من عناصر البيئة الطّبيعية المتداخلة والمعقّدة.

والبيئة بلغة الجغرافيا هي المكان أو الإطار الذي يتمثل فيما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وتربة وكائنات حيّة متعدّدة الأنواع، وبما تزخر به السّماء من شمس هي مصدر الحياة على كوكب الأرض والبيئة أيضا تشمل ما يسود إطار الكائنات الحيّة وغير الحيّة من طقس ومناخ تختلف عناصره من حرارة ورطوبة ورياح وتكاثف. ويذهب بعض العلماء إلى أنّ البيئة تشمل أيضا ما يسود من تغيّرات اجتماعيّة ونفسيّة تؤثّر في الإنسان وتتأثّر بوجوده في إطار البيئة[1] .

من العرض السابق يتضح أنه من غير الممكن أن يوجد كائن حي بدون بيئة، فالكائنات الحية والبيئة التي تعيش فيها، تشكل علاقة على سطح الأرض تدعى عادة بالغلاف الحيوي biosphère وأن تعقيد العلاقات البيئية في هذا الغلاف تميل إلى إحباط التحليل العلمي، ومع ذلك فإن الدراسة الدقيقة تظهر بعد النظام في الغلاف الحيوي، وهو ما يطلق عليه النظام البيئي écosystème الذي يضم عناصر الكائنات الحية العضوية بالإضافة إلى العناصر غير العضوية والتي تشمل أساسا سطح الأرض والمناخ – وهو مصطلح يختلف عن مصطلح مجتمع الكائنات الحية communauté biologique الذي يستخدم على نطاق واسع في مجال علم الأحياء (النبات والحيوان).

فضوء الشمس والهواء والماء والتربة، هي العناصر التي لا يمكن للإنسان أن يحيا بدونها، فهي لازمة لبقائه حيّا، كما يحتاج إلى التربة والعوامل السّابقة لكي تقوم عليها حياة النّبات والحيوان كمصادر لغذائه، وربّما يستطيع الإنسان الحياة بدون معادن إلاّ أنّ حياته تكون بدائيّة كما عاشها أسلافه في العصر الحجري.

وتتطوّر حاجة الإنسان إلى موارد البيئة بتطوّر قدرته على استغلالها والمثال على ذلك أنّ المصادر المعدنية من فحم وبترول ومعادن ظلّت مطمورة تحت سطح الأرض وفوق سطحها لملايين السّنين دون أن ينتبه إليها أو يستغلّها ولم يكن لها أيّ أثر على حضارته.

[1] - عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التّنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2004، ص187.

ومع تطوّر فكر الإنسان وازدياد هذه المصادر استطاع الإنسان أن يستفيد منها ويتحكم في مدى تطوير استفادته من هذه المصادر للثروة التي تتجمّع لديه من المعرفة الطّبيعية، والقدرة التّكنولوجية، وبتطوّر هذه المعرفة تختلف أهميّة المصادر الطّبيعية، فتقل أهميّة ما كان منها في غاية الأهميّة في يوم من الأيّام وتتزايد أهمية المصادر الأخرى كانت مجهولة ومهملة من قبل مثل البترول والمواد المشّعة وغيرها.

ويرتبط نجاح الإنسان في البيئة على قدر فهمه لها وتحكّمه فيها واستثماره لمواردها، فيستفيد بما هو نافع من موارد حيّة وغير حيّة دائمة ومتجدّدة ومستنفذة، ويقضي على ما ينغص عليه حياته في إطار البيئة والتّخلّص من الملوّثات التي أثبت العلم أنّها تؤثّر على الإنسان تأثيرات ذات أبعاد مختلفة في ضررها.

والإنسان يعمل دائما على استغلال عناصر البيئة التي يعيش فيها، وبعد تفاعله مع تلك العناصر ما نسمّيه في الوقت الحاضر بعمليّة التّنمية المستدامة فلولا تفاعل الإنسان مع موارد البيئة النّباتية والحيوانية والمعدنية، ما كان لها أيّ قيمة في حياته، إلاّ أنه يعتمد اعتمادا مطلقا في حياته وتقدّمه على البيئة وما فيها من موارد طبيعيّة وعليها يعتمد في تطوير معيشته ومؤسّساته الاجتماعية والاقتصادية بل ووجوده نفسه.

تعتبر مرجعية البعد الأخلاقي والاجتماعي والبيئي في التنمية المستدامة قضية قديمة نوعا ما، حيث توجد في ميثاق الأمم المتحدة، فالمحيط والتوازنات الطبيعية تمثل أساسيات التنمية الاجتماعية والإنسانية، إن تتابع الكفاءات العالمية المخصصة للمسائل الاجتماعية والبيئية خير شهيد على تنامي انشغالات الدول في وضع إستراتيجيتها، نذكر على سبيل المثال قمة القاهرة حول النمو السكاني سنة 1994، قمة حول الفقر في العالم في كوبنهاقن سنة 1995، قمة حول البيئة Berlin 1995.....

هذه اللقاءات أكدت في جميع المناسبات على الصلة الوطيدة التي تجمع بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.

إذا كنّا نُعَرِّفُ التنمية المستدامة كمشروع حياتي فإنه من الضروري تحقيق الأهداف الأساسية للأفراد كتوفير السلع والخدمات الضرورية كما وكيفا وعدم إتلاف المحيط والاهتمام بالبيئة، ومن باب أولى إعادة بعث الأخلاق وتوظيفها في هذا المجال لأن السلوك الأخلاقي يرفض إبادة الحيوانات وإتلاف الغابات وتلويث المياه، وتسميم الغلاف الجوي الخ... من التصرفات التي تُخَرِّبُ مكونات البيئة منذ قمة الأرض المنعقدة بتاريخ 1992 تحت إشراف CNUCED بمدينة RIO البرازيلية والتي شارك فيها 178 دولة أصبحت التنمية المستدامة تستند إلى نصوص أساسية وبرامج تنفيذية جاهزة لمساعدة الحكومات والمنظمات والفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، هذه النصوص والبرامج تقدم نماذج تنموية جديدة تأكد على حماية ووقاية البيئة ومحاربة الاختلالات الاجتماعية في إطار شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة.

أ- التقاطعات الأخلاقية في الفضاءات الثلاث:

إن الالتزام العالمي سَجَّلَ حدث بروز مصطلح التنمية المستدامة ليصبح مرجع اصطلاحي في جميع الكفاءات والمؤتمرات المحلية، الإقليمية والعالمية وبذلك يكون هذا المصطلح قد نشأ عن تقاطع ثلاث فضاءات على الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (01): التقاطعات الأخلاقية في الفضاءات الثلاث

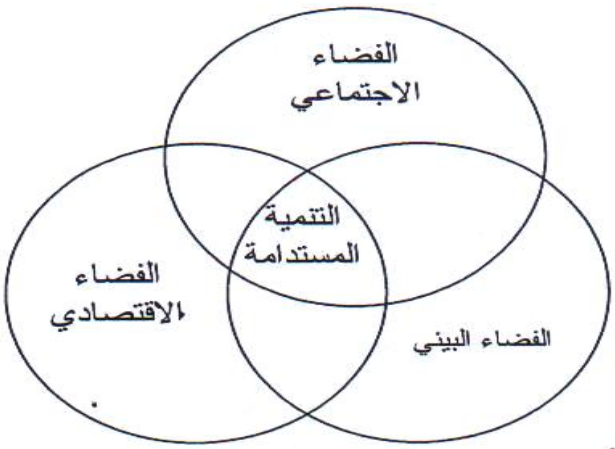

المصدر: M[elle] Khedim Zolikha, Le développement durable: une opportunité ou une contrainte pour l'entreprise, Mémoire pour l'obtention d'un magistère en Economie, Université de TLEMCEN, 2007, P 63.

فالفضاء الاجتماعي يعتبر أكثر الفضاءات اتساعا للعلوم الأخلاقية باعتباره يُراعي تحقيق إنسانية الإنسان في جميع مجالات الحياة كتوفير شروط صحية لائقة تقيه شر الأمراض والأوبئة وتضمن له إجراء اللقاحات والتلقيحات في مرحلة الطفولة والرعاية في فترة الكهولة والشيخوخة، إلى جانب ضمان حقوق التعليم والتمدرس في جميع الأطوار، مع ضرورة الاستفادة من مسكن لائق يتسع لجميع الأفراد تتوفر الشروط الأساسية كالماء الشروب الصحي إلى جانب التخلص من الاختلالات والفروقات الطبقية الخ..

أما الفضاء البيئي فأبسط المسؤوليات التي يجب أن يتحملها كل إنسان هي حماية النبات والحيوان من الإبادة والحفاظ عن التوازن البيئي وهي مسؤولية أخلاقية تلزم كل إنسان أي كانت معتقداته وديانته.

بالنسبة للفضاء الاقتصادي وهو قيد الدراسة التي نقوم بتحضيرها فلقد أَكَدَ كبار الاقتصاديين أن السلوكات الاقتصادية تمت بصلة وثيقة إلى الأخلاق وما بروز مفكرين ومنظمين اقتصاديين حازوا جائزة نوبل للاقتصاد مثل A. Sen وMyrdall إلا دليل قطعي على أهمية إدماج الجوانب الأخلاقية في جميع مجالات العلوم الإنسانية في معايير مادية محضة لذلك نخلص للقول أن مفهوم التنمية المستدامة يضمن في آن واحد استدامة وتحسين ما حققته التنمية من مكاسب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية بالإضافة إلى عدم إغفال

[1]- M[elle] Khedim Zolikha, Le développement durable: une opportunité ou une contrainte pour l'entreprise, Mémoire pour l'obtention d'un magistère en Economie, Université de TLEMCEN, 2007, P 63.

البعد البيئي الذي أصبح متغيرة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة التي لم يَعد بالإمكان اختزالها في معايير مادية محضة.

بل القضية التي تحملها على عاتقها التنمية المستدامة هي تعددية الأهداف المسطرة وحرصا على توفير عمل منتج ونوعية حياة أفضل لجميع الشعوب وهو ما يحتاج إلى نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية لتمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم والارتقاء بالمستوى الثقافي والاجتماعي والسلوك الأخلاقي، ويبين ذلك أن حاجات الإنسان كفرد ليست كلها مادية ولكن تحتوي أيضا على العلم والثقافة والسلوك، وحق التعبير والحفاظ على البيئة وممارسة الأنشطة الخلاقة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية[1] وضمان الاستدامة على نفس مستوى الوتيرة والسعي لتحسينها.

3- المدخل الأخلاقي لدراسة البيئة والتلوث:

موضوع البيئة لا يمكن اعتباره موضوعا مستوفيا لجميع الجوانب فثمة ضرورة لاستكمال وتعميق وتحديد جوانب التكفل به على مستوى جميع الأصعدة، وبصفة منتظمة نابعة من واقع يتخبط في ويلات التلوث اليومي[2] وتدهور الغطاء النباتي والنوع الحيواني وزيادة الأمراض لدى الإنسان ذات الأسباب المرتبطة بالتلوث البيئي، فلا بد من إدماج وتوظيف البعد الأخلاقي ومواصلة التحليل والتفكير حول المسألة البيئية باعتبارها قضية من القضايا التي تعيشها الإنسانية.

وإذا كانت نظرة الاقتصادي لمفهوم البيئة يركز على الجانب المالي[3] في حين ينظر إليها الاجتماعي في إطار اجتماعي بحث ويحاول البيولوجي التركيز على الجانب الصحي فإن المنظور الأخلاقي يعتبر القضية ترتبط بمسؤولية الجميع أفراد وجماعات شعوب وحكومات فالحفاظ على جميع مكونات البيئة هي التزام أخلاقي اتجاه بعضنا البعض واتجاه الأنواع الأخرى من الأحياء من حيوانات ونباتات وأشياء أخرى تدخل في تركيبة البيئة.

فهناك من يرى أن الحديث عن البيئة يعني الحديث عن إطار الحياة والطبيعة، وهناك من يعكس إليه المصطلح تصورات أخرى تدل على الجانب السلبي لهذا المفهوم كأضرار التلوث، تدهور إطار المعيشة، استنزاف موارد الطبيعة من المياه والغابات الخ... والاستهلاك غير العقلاني للمجال الجوي والبحري والاعتداء على النوع الحيواني لغرض التسلي والتزين بجلوده وتعريض بعض السلالات لخطر الانقراض وقذف النفايات الصناعية في الطبيعة دون التفكير في معالجتها لرسكلتها أو تطهيرها كما هو الحال بالنسبة للمياه المستعملة في الصناعات أو مياه الصرف الصحي، وقد يكون التجاوز في المحيط البيئي الاعتداء على الأراضي الزراعية والمساحات الخضراء الخ... كل هذه التجاوزات نعتقد أنها مرتبطة بشكل أساسي بمسؤولية أخلاقية لا يمكن التغاضي عنها.

---

[1]- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007، ص 19.

[2]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول البيئة في الجزائر ورهان التنمية لجنة التهيئة العمرانية الدورة التاسعة 1997/10/29/28.

[3]- مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1996، ص 04/ 07.

ونحن أمام التصورات المتنوعة لجوانب البيئة فإننا نسلم بأن لكل مفهوم من هذه المفاهيم علاقة بالبيئة مع العلم أن الكثير من الباحثين في قضايا البيئة قديما وحديثا يسلمون بأن مفهوم البيئة يساير تماما ضرورة الاعتناء بالطبيعة ومنه يمكن أن نوضح تعريف البيئة من منظورها الأخلاقي حسب الإسلام.

إن كلمة بيئة مشتقة من الفعل الرباعي بَوَّأ ومنها قوله تعالى:"**واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد، وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا، وتنحتون من الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا في الأرض مفسدين**"[1] ونجد أن المشرع الجزائري لم يعرف لنا المقصود بالبيئة وحمايتها مباشرة وإنما أشار إليها ضمنيا وهذا ما تضمنته المادتين 08 و09 من القانون[2].

أ- علاقة البيئة بالتلوث والنفايات:

إذا كانت البيئة هي المحيط الحيوي الذي يشمل كل الكائنات الحية وما يحيط بها من فضاءات من هواء وماء وتربة وما يقيمه الإنسان من منشآت لإشباع حاجاته، فهي مجموعة العوامل البيولوجية والكيميائية والطبيعية والجغرافية والمناخية المحيطة بالإنسان والمحيطة بالمساحات التي يقطنها والتي تحدد نشاط الإنسان واتجاهاته وتؤثر في سلوكه ونظام حياته، فإذا كانت مقومات البيئة هي تقريبا التي ذكرناها، فإن التلوث هو الإفساد المباشر لخصائص البيئة الكلية أو الجزئية كالإضرار بالصحة العامة أو سلامة النوع الحيواني من ثدييات وزواحف وطيور وأسماك وغيرها وإتلاف الغطاء النباتي ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى التلوث البيئي:

- الغازات والحمم التي تقذفها البراكين والغبار والأثرية التي تحملها الرياح والعواصف الرملية.
- كثرة الغازات والمياه القذرة والنفايات والفضلات التي تلقيها المنشآت الصناعية في الطبيعة بدون أدنى مسؤولية أخلاقية اتجاه المتضررين منها.
- الاستعمال غير المنظم والمفرط للمبيدات الكيماوية.
- عدم تطهير مياه الصرف الصحي ومعالجتها وقذفها في البحر بشكل مفرط يبيد المخزون السمكي وكل كائنات البحر.
- انحصار الضباب الصناعي بما يحمله من رواسب وغازات سامة في سماء المدن.
- كثرة الضجيج الناتج عن التصنيع ومحركات المركبات بجميع أحجامها وما تقذفه هي أيضا من غازات سامة.
- المخلفات والإشعاعات والتجارب النووية وما تشكله المحطات النووية من أخطار على جميع مكونات الكون.
- النفايات والفضلات المنزلية وبالتالي فالتلوث يمكن أن يكون: تلوث بحري؛ تلوث حراري؛ تلوث إشعاعي؛ تلوث هوائي؛ تلوث بيولوجي؛ تلوث كيماوي؛ تلوث ناتج عن تراكم النفايات.

[1] - سورة الأعراف، الآية رقم 74.

[2] - المرسوم التنفيذي رقم 03/83 المؤرخ في 1983/02/05 والمتضمن قانون حماية البيئة الجزائري.

ب– تجربة الجزائر في حماية البيئة:

عملت الجزائر بالوسائل القانونية والجبائية لحماية البيئة. حيث قام المشرع الجزائري بإصدار القوانين المنظمة لمختلف الأنشطة الصناعية والزراعية والعمرانية والخدمية وغيرها من الأنشطة التي يمكن أن يترتب عليها تلوث للبيئة، معتمدا في ذلك على جملة الوسائل القانونية التي من خلالها يمكن تفعيل هذه القوانين عن طريق الحضر والنهي، الإلزام، الترخيص المسبق، الإبلاغ دراسة مدى التأثير، ومن جملة القوانين التي نظمت هذه الوسائل نذكر منها:

- القانون رقم 12/84 المؤرخ في 23 يونيو 1984 المتضمن النظام العام للغابات المعدل والمتمم.
- القانون رقم 05/85 المؤرخ في 16 فبراير 1985 المتعلق بحماية الصحة.
- القانون رقم 25/90 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري.
- القانون رقم 29/90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير.

القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وطبقا لهذه القوانين سعت الجزائر منذ 2002 إلى إيجاد إجراءات مالية لمحاربة التلوث والتقليل منه لذا أصدرت ما يسمى بقانون الجباية البيئية والذي تناول الأنشطة الملوثة التالية:

– جباية تسيير الفضلات الحضرية الصلبة: وتشمل جباية النفايات الحضارية منها رسم رفع النفايات المنزلية، وجباية تسيير النفايات الصناعية منها الرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة، ورسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات الخاصة أو الخطيرة، والرسم على الأكياس البلاستيكية المستوردة أو المصنوعة محليا، جباية تسيير النفايات المرتبطة بالأنشطة الاستشفائية والعيادات الطبية، جباية تسيير النفايات الصناعية على الأنشطة الملوثة مثل البطاريات، العجلات والمواد الكيماوية.

– جباية تسيير التلوث الجوي: وتشمل هذه الجباية التلوث الجوي الناتج عن حركة المرور أو الناتج عن الوقود والتصنيع مثل الغازات الكيماوية (غاز CFC) بما فيها البيتروكيمياء والبترول.

– جباية تسيير التلوث المائي: الرسم التكميلي على المياه المستعملة ذات المصدر الصناعي، جباية الصرف الصحي.

المحور الثاني: عرض الدراسة الميدانية

تهتم الدراسة الميدانية التي نقدمها في هذا البحث بالاعتماد على استبيان[1]، مكون من 10 أسئلة موجهة للأشخاص بجميع شرائحهم ومستوياتهم التعليمية والمعيشية دون أي تحيز أو انتقاء وهذا من باب احترام عشوائية العينة المستقاة، حيث تم استبيان 270 شخصا من جميع الأعمار والمستويات الثقافية والمعيشية والهدف من هذا الاستبيان هو تقييم الالتزام الأخلاقي للأفراد اتجاه تسيير النفايات، كالقيام بعملية الفرز وعزل

[1]- أنظر الملحق رقم (01) الخاص بالأفراد والأسر.

المواد عن بعضها البعض لكي تسهل عملية إعادة رسكلتها، ومعالجة النفايات الضارة والمضرة بالمحيط البيئي كتلك التي تستغرق أكثر من 50 سنة لكي تتحلل مثل بعض المواد اللدنة أو بعض المواد التي ترفع نسبة الحموضة في التربة.[1]

1- تقديم الإستبيان:

إن النفايات بجميع أنواعها في الجزائر كانت تتلف عن طريق الحرق، ولعل هذه العملية هي أيضا تشكل مخاطر أكبر على الغلاف الجوي لذلك تم تقنين حظر عملية الإتلاف عن طريق الحرق مؤخرا، وأصبحت عملية إعادة الرسكلة والاستعمال للنفايات من العمليات الأساسية في التعامل الأخلاقي اتجاه المحيط البيئي بجميع مكوناته الإنساني الحيواني، النباتي والطبيعي.

ورغم أن عملية فرز النفايات على مستوى مهملات ربات البيوت والأسر والمؤسسات الصناعية الملوثة لم تنطلق بصفة رسمية فقد لمسنا استعداد بعض الأشخاص للتعامل بإيجابية مع هذه القضية.

من التساؤلات المحورية في الاستبيان الموجه للأشخاص بدون تمييز هو تحديد الاعتبارات التي يقرر على أساسها الأفراد اقتناء السلع هل هي اعتبارات الالتزام الأخلاقي للمؤسسة اتجاه الأفراد كالتقيد بالمعايير الصحية وتواريخ انتهاء الصلاحية والمكونات الأساسية للمادة والمعايير العالمية للجودة؟ أم هي اعتبارات تتعلق بالرشادة الاقتصادية فقط كالسعر؟

ومن بين هذه التساؤلات استفسر الاستبيان عن أهمية وطبيعة الاهتمام بمسألة المحيط والبيئة في الجزائر هل هي مسألة تستحوذ على اهتمامات وانشغالات جميع الناس، أم أن القضية مهملة تماما أم الأمر يتحرك بين الحدين؟ لماذا هذا التساؤل في حد ذاته؟.

في واقع الأمر تمثل عملية انشغال الأفراد أيا كانت مواقعهم ومستوياتهم الثقافية والمعيشية بالمحيط والبيئة عملية والتزام أخلاقي ومعنوي، لا يمكن التغاضي عنه في وقت أصبحت النفايات بجميع أشكالها وطبائعها والمفارغ العمومية تشكل الخطر المحدق بجميع مكونات الحياة ابتداءا من الإنسان وانتهاءا بجميع مكونات الطبيعة والبيئة، فلقد أصبحت عملية معالجة النفايات تشكل هاجسا حقيقيا لجميع الدول في الفترة الأخيرة مما جعل المؤتمرات والندوات على المستوى القومي والإقليمي والعالمي والمنظمة لهذا الشأن تدق ناقوس خطر التردي البيئي.

في هذا الصدد ارتأينا طرح تساؤل يتم فيه اختيار ثلاث أجوبة على الأكثر من بين ستة أجوبة بحيث تدور كل هذه الإجابات عن طبيعة المتغيرات البيئية التي يجب أن تأخذها الجزائر بعين الاعتبار والتي تتمحور حول أخطار التلوث وما يسببه من تسمم الهواء والماء وانعكاساته الصحية، أما إتلاف الغطاء النباتي وتراجع أحجامه فإنه يسرع عملية التصحر ويغير من المناخ السائد لما للنبات من أهمية في الحفاظ على الجو اللطيف والتوازن البيئي.

[1] - د. بن منصور عبد الله، إشكالية العلاقة بين الإقتصاد والأخلاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008، ص289.

الإنعكاس الآخر الذي يمكن أن ينتج بسبب التلوث البيئي هو التدهورات الصحية التي أصبحت شائعة الانتشار بسبب الأمراض المزمنة؛ إما عن طريق تنفس الهواء الغير نقي، أو استهلاك بعض المحاصيل الزراعية المعالجة كيماويا أو ارتداء منسوجات غير صحية مصنوعة من مواد مضرة بالجسم الإنساني. هذا الانعكاس هو أيضا ذو أهمية وبعد أخلاقي يستدعي التكفل به كأحد المتغيرات البيئية الأساسية.

في هذا المجال لا يمكن التكلم عن الالتزام الأخلاقي اتجاه البيئة دون الإشارة إلى مسألة النفايات العائلية والصناعية كأحد المعطيات المؤثرة بشكل رئيسي على البيئة، والتي تستدعي تكفلا حقيقيا من طرف الجهات المعنية في الجزائر وبشكل جدي، وللإشارة تبدو أن السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر بدأت تولي أهمية محتشمة للمتغيرات البيئية في الفترة الأخيرة، وذلك ببداية الحديث عن المؤسسات الملوثة التي تستلزم بدفع نفقات معالجة التلوث les pollueurs payeurs وما يلحقه من آثار سلبية عن الصحة الإنسانية وتدمير الغطاء النباتي وانقراض الحيوانات.

هذا المضمون الذي اشتمل عليه الاستبيان الموجه للأفراد والأسر كان الهدف منه معرفة ما مدى التزام المسألة الأخلاقية في الممارسات والسلوكيات ذات البعد الاقتصادي، ورغم أن ثقافة الاستبيان والاستفسارات مازالت في بدايتها في وسط المجتمع الجزائري، فقد تم الحرص على ترك الحرية التامة لأفراد العينة لكي تقترب النتائج من أن تعكس الحقائق على المجتمع أي أن العينة تقترب بنسبة كبيرة من تمثيل المجتمع.

2- النتائج والتعليق الخاص بالأسر والأفراد:[1]

سيتضمن هذا العنصر كلا من التحليل الوصفي للنتائج وتحليل المركّبات، ثم مصفوفة المركبات ومصفوفة تحويل المركبات، وفي الأخير مصفوفة دوران المركبات.[2]

أ- التحليل الوصفي للنتائج:

حاولنا في الاستبيان طرح أسئلة مباشرة للأفراد المجيبين بهدف استخراج واستخلاص المعايير التي تمكننا من حصر الالتزام الأخلاقي اتجاه البيئة في المجتمع الجزائري في إطار موروثه الأخلاقي والثقافي، دون إغفال التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق.

الجدول رقم (01): يبين أعمار المستجوبين

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	Variance
Age	270	18	65	36,30	10,966	120,257
Valid N (listwise)	270					

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

[1] - تم استخدام برنامج(12.0) spss لتحليل نتائج دراستنا.

[2] - د. بن منصور عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص293-306.

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها تبين لنا أن العينة المختارة مشكلة من 55.56% ذكور و44.44% إناث تراوحت أعمارهم مابين 18سنة و65 سنة. متوسط السن لدى المجيبين هو 36 سنة بانحراف معياري قدره 11 سنة، كما يبينه الجدول رقم (01).

الشكل رقم (02): المدرج التكراري حسب الجنس والأعمال

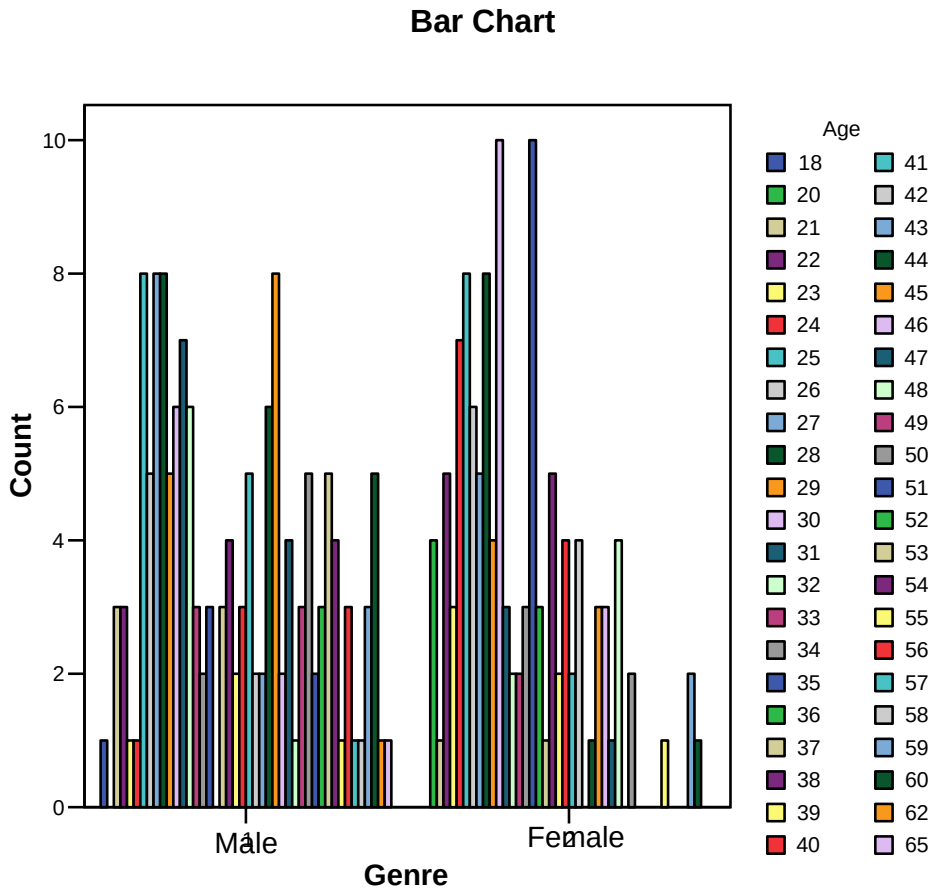

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

يمثل الشكل رقم (02) المدرج التكراري لجنس العينة المؤلفة من 270 فردا بالإضافة إلى الأعمار.

الجدول رقم (02): المستوى التعليمي

Instruction	Effect	%
Sans	05	01,85%
Primaire	25	09,26%
Moyen	31	11,48%
Secondaire	53	19,63%
For Professionnelle	31	11,48%
Universitaire	125	46,30%
Total	270	100,00%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

بالنسبة للمستوى التعليمي من خلال الجدول رقم (02) نلاحظ أن الدراسة توصلت إلى أن المستوى الجامعي يحتل المرتبة الأولى في الأفراد المجيبين بنسبة 46.30%، أما بدون مستوى فيأتي في المرتبة الأخيرة وهو ما يعكس تراجع نسبة الأمية في المجتمع الجزائري حيث تصل نسبتهم في العينة المدروسة إلى 1.85%.

الجدول رقم(03): المناصب المشغولة للمجيبين

Poste Occupé	Effect	%
Cadre	113	41,85%
Ouvrier	70	25,93%
Agent de maîtrise	59	21,85%
Direction générale	28	10,37%
Total	270	100,00%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

بالنسبة للسؤال الرابع الخاص بالمناصب المشغولة للمجيبين يشكل الإطارات أكبر نسبة ب 41.85% بما يعدل 113 إطار من ضمن 270 مجيب، أما النسبة الباقية فتوزعت مابين 25.93% عمال أما أعوان التحكم فتصل نسبتهم إلى 21.85 %. وأخيرا قدرت نسبة عمال المديرات العامة بـ10.37% أو ما يعادل 28 عاملا من ضمن 270.

الشكل رقم(03): Histogramme de la variable poste occupé avec la courbe de Pareto

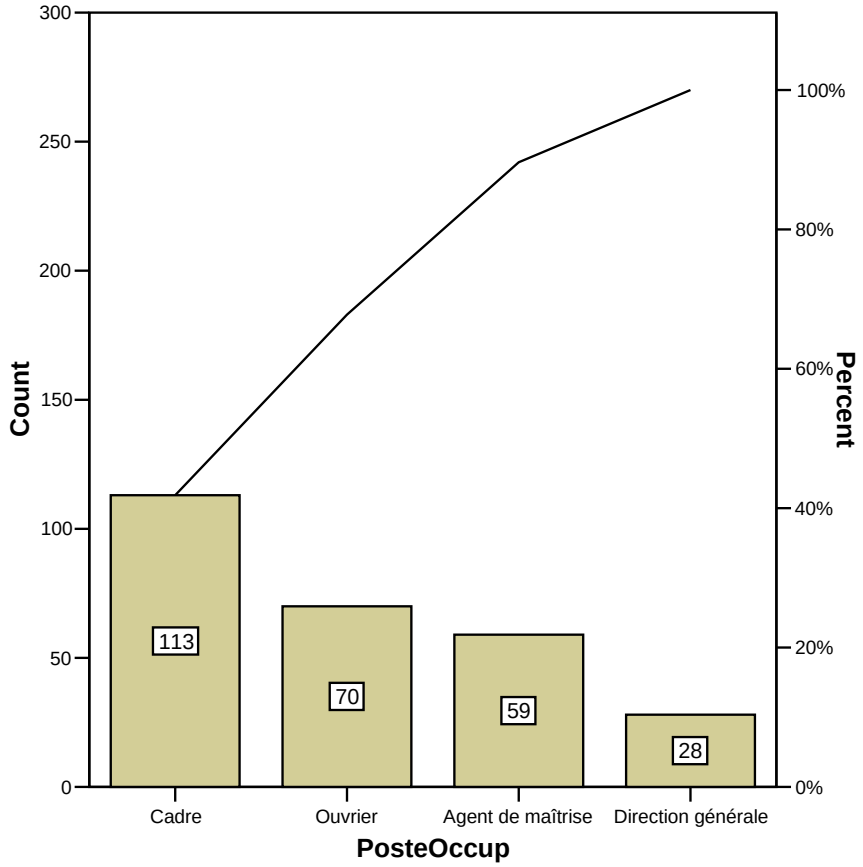

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

الأعمدة البيانية للمنصب المشغول ومنحنى Pareto بين الاتجاه العام لتوجيه المتغير الخاص بالمنصب المشغول.

حجم العينة الكلي يبين التوزيع النظري للعمال في المؤسسات بصفة عامة كما يوضحه الجدول رقم 03.

الجدول رقم(04): مستوى المعرفة بالتنمية المستدامة

Connaissance DD	Effect	%
0	21	07,78%
1	25	09,26%
2	69	25,56%
3	101	37,41%
4	30	11,11%
5	18	06,67%
6	06	02,22%
Total	270	100,00%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

بالنسبة للجدول رقم 05 فهو يعكس مستوى المعرفة بالتنمية المستدامة على السلم الذي تراوحت مقاييسه من 0 إلى 6 درجات كما هو موضح في الجدول. يلاحظ النسبة العالية تتمركز في المستوى 03

حيث بلغ عدد هذا المستوى 101 فردا من العينة المجيبة، علما إن الدراية الدنيا بمضمون التنمية المستدامة له آثار من السلوكيات الأخلاقية على النشاط الاقتصادي لأن التنمية المستدامة هي التقاطع مابين البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ونتيجة هذه التقاطعات تنشأ المسؤولية اتجاه جميع مكونات محيطها.

الجدول رقم(05): مدى المعرفة بمقاييس الإيزو ISO

Normes	Effect	%
1	126	46,67%
2	144	53,33%
Total	270	100,00%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

السؤال السادس الذي يستفسر حول مدى المعرفة بمقاييس الإيزو ISO، أوضح أن العينة المدروسة تشكل فيها نسبة الأشخاص الدين يعرفون المنتوجات الخاضعة للتقييس 46.67% بينما الذين يجهلون الإيزو نسبتهم53.33%.

الجدول رقم(06): الأفراد الذين يقومون بالفرز في النفايات

Déchets	Effect	%
Oui	86	31,85%
Non	184	68,15%
Total	270	100,00%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

بالنسبة لفرز النفايات باعتبارها ممارسة متصلة بالثقافة والأخلاق من جهة أولى وبرفع الأداء الاقتصادي من جهة ثانية وحفظ البيئة من جهة ثالثة، فإن هذه العملية أصبحت مهمة جدا في الاقتصاديات الحديثة وقد بينت الدراسة الميدانية أن المستجوبين تمثل فيهم نسبة الأفراد الذين يقومون بالفرز في النفايات31.85%، بينما الذين لا يهتمون أصلا بفرز النفايات فهم يشكلون 68.15% أي ما يعادل 184 شخصا.

الجدول رقم(07): أهمية البيئة والمحيط

Variables Environnementales	Effect	%
Très importante	103	38,15%
Importante	57	21,11%
Moyenne	53	19,63%
Non importante	57	21,11%
Total	270	100,00%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

أعطى الأفراد المستجوبون أهمية قصوى لمسألة البيئة والمحيط في الجزائر بنسبة 38.15% بـ103 فردا من أصل 270 فردا مستوجب وهي نسبة تعكس مدى اهتمام أو قلق الأفراد عن المحيط الذي ينتمون إليه، بينما وصلت نسبة الذين يهتمون بمسألة المحيط في الجزائر إلى21.11% أما متوسطي الاهتمام تصل نسبتهم إلى 19.63%، بينما الذين لا يعيرون أي اهتمام يذكر لمسألة البيئة في الجزائر من أصل المستجوبين فيمثلون نسبة 21.11% أي ما يعادل 57 فردا من المجيبين البالغين 270 شخصا.

ب- تحليل المركّبات Factor Analysis:

تقيس إحصائية (Kaiser- Meyer-Oklin) (K.M.O) حيث توافق العينة المأخوذة في هذه الدراسة وهي تشير إلى نسبة التباين في المتغيرات المدروسة والتي يمكن تفسيرها عن طريق أبعاد أخرى.

يكون هناك توافق جيد إذا كانت قيمة KMO تتراوح ما بين 0,5 و1، بينما في دراستنا هذه فقد بلغت قيمة KMO 0,538 كما يبينه الجدول رقم (08).

الجدول رقم (08): قيمة KMO وإحصائية Bartlett's

Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		,538
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	194,986
	Df	45
	Sig.	,000

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

أما فيما يخص إحصائية Bartlett's فهي تهدف إلى التأكد من فرضية أن مصفوفة الارتباط هي مصفوفة وحدوية، وتشير إلى التأكد من أن المتغيرات المأخوذة هي قادرة على اكتشاف الهيكل الشامل للعلاقة بين كل المتغيرات ويتم التأكد من خلال قيمة هذه الإحصائية، حيث كلما كانت صغيرة (أقل من 0,05) في مستوى المعنوية كلما أشارت إلى أهمية استعمال التحليل التوافقي Factor Analysis لهذه المعطيات كما هو واضح في الجدول رقم 09.

		Genre	Age	Instruction	Poste Occup	Connaissance	Norme	Achats	Déchets	Environnem	Var Environm
Anti-image covariance	Genre	,890	,222	,005	-,015	-,036	-,151	,036	,061	,055	,027
	Age	,222	,770	,204	-,081	-,166	-,016	,080	,155	-,020	-,038
	Instruction	,005	,204	,715	,175	-,208	,227	,000	-,018	,039	-,007
	PosteOccup	-,015	-,081	,175	,878	,013	,098	-,085	-,011	-,064	-,150
	Connaissance	-,036	-,166	-,208	,013	,835	,095	-,097	,092	,018	-,026
	Norme	-,151	-,016	,227	,098	,095	,822	-,006	-,098	-,037	,017
	Achats	,036	,080	,000	-,085	-,097	-,006	,952	-,013	,117	-,058
	Déchets	,061	,155	-,018	-,011	,092	-,098	-,013	,925	-,051	-,015
	Environnem	,055	-,020	,039	-,064	,018	-,037	,117	-,051	,958	,050
	VarEnvironm	,027	-,038	-,007	-,150	-,026	,017	-,058	-,015	,050	,955
Anti-image correlation	Genre	,485(a)	,268	,006	-,017	-,042	-,176	,039	,067	,059	,029
	Age	,268	,501(a)	,275	-,099	-,207	-,020	,094	,183	-,023	-,044
	Instruction	,006	,275	,537(a)	,221	-,269	,296	,000	-,022	,047	-,009
	PosteOccup	-,017	-,099	,221	,551(a)	,015	,115	-,093	-,012	-,070	-,163
	Connaissance	-,042	-,207	-,269	,015	,554(a)	,115	-,109	,104	,021	-,029
	Norme	-,176	-,020	,296	,115	,115	,565(a)	-,007	-,113	-,042	,019
	Achats	,039	,094	,000	-,093	-,109	-,007	,497(a)	-,014	,123	-,061
	Déchets	,067	,183	-,022	-,012	,104	-,113	-,014	,558(a)	-,054	-,016
	Environnem	,059	-,023	,047	-,070	,021	-,042	,123	-,054	,618(a)	,052
	VarEnvironm	,029	-,044	-,0,09	-,163	-,029	,019	-,061	-,016	,052	,593(a)

الجدول رقم (09): مصفوفة الصورة العكسية

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

a Measures of Sampling Adequacy (MSA)

في دراستنا الميدانية توصلنا إلى استنتاج أن القيم الأولية والاستخراجية Extraction مقبولة بحيث أن قيم المتغيرين التاسع والعاشر غير بعيدة عن قيم المتغيرات الأخرى وذلك لما يوضحه الجدول رقم (10) الخاص بالاستخراج المتكامل communalities والذي يسمح بتقييم عدم التوافق لكل متغير مقدر في مركبة الحل، بحيث أن القيم الصغيرة جدا تشير إلى المتغيرات التي لا تتوافق مع مركبة الحل والتي يمكن إبعادها عن التحليل المركبي.

الجدول رقم (10): القيم الأولية والاستخراجية

	Initial	Extraction
Genre	1,000	,572
Age	1,000	,675
Instruction	1,000	, 710
Post Occup	1,000	,507
Connaissance	1,000	,491
Norme	1,000	,578
Achats	1,000	,473
Déchets	1,000	,663
Environment	1,000	,446
Var Environm	1,000	,443

Extraction Method: Principal Component Analysis

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

أما الجدول رقم (11) فيمكننا من استنتاج التباين المفسر من قبل الحل الأولي. ففي الأبعاد الأربعة الأولى فقط تفوق قيمة Eigen الواحد ويمثلون 55.60% من التغير Variability في المتغيرات الأصلية.

في الجهة الوسطى من الجدول يمكننا قراءة التباين المفسر (Variance Explained) من قبل العوامل المستخرجة (extracted factors) قبل عملية الدوران بحيث أن التغير المتراكم المفسر من قبل الأبعاد الأربعة الأولى هو 55.60% بنفس قيمة التغير في المتغيرات الأصلية.

أما الجهة اليمنى من الجدول فتخصّ التباين المفسر من العوامل المستخرجة بعد عملية الدوران (Rotation). هنا يمكننا استنتاج بعض التعديلات (adjustment) بين قيم الأبعاد في الاستخراج (extraction) والدوران Rotation بحيث في البعد الأول كان التعديل من 1,711 إلى 1,652 وفي البعد الثاني من 1,590 إلى 1,337. أما البعد الثالث من 1,194 إلى 1,310 وأخيرا البعد الرابع من 1,063 إلى 1,259.

Total Variance Explained

الجدول رقم (11): التباين الكلي المفسر

Component	Initial Eigen values			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative%	Total	% of Variance	Cumulative%	Total	% of Variance	Cumulative%
1	1,711	17,110	17,110	1,711	17,110	17,110	1,652	16,525	16,525
2	1,590	15,904	33,014	1,590	15,904	33,014	1,337	13,374	29,899
3	1,194	11,943	44,957	1,194	11,943	44,957	1,310	13,100	42,999
4	1,063	10,634	55,590	1,063	10,634	55,590	1,259	12,591	55,590
5	,935	9,351	64,942						
6	,884	8,845	73,787						
7	,834	8,341	82,128						
8	,749	7,486	89,614						
9	,556	5,563	95,176						
10	,482	4,824	100,000						

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

هذه الأبعاد الأربعة الأولى يبينها الشكل رقم (04) Scree plot، حيث تبدو الأبعاد الأربعة الأولى في مجموعة واحدة.

الشكل رقم (04): Scree plot

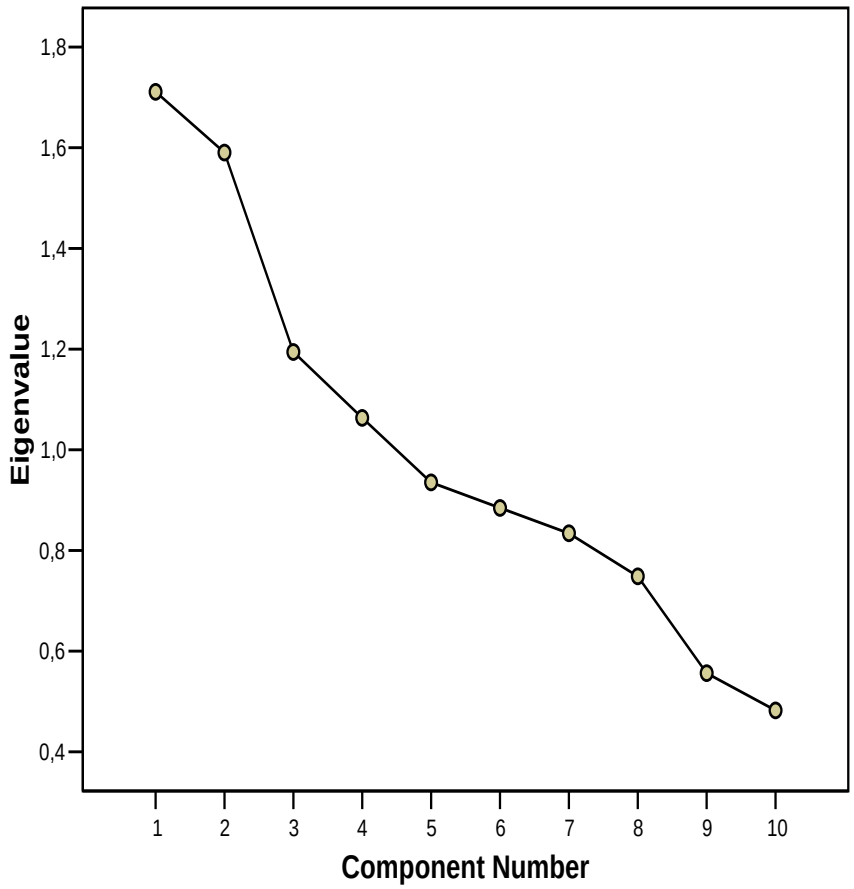

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

ج- مصفوفة المركبات Component Matrix:

يبين جدول مصفوفة المركبات الأربعة أن الجنس هو متعلق بالمركبة الثانية، ونفس الشيء بالنسبة للسن، فيما يخص المستوى التعليمي فهو متعلق بالمركبتين الأولى والثالثة.

ما يمكن استخلاصه من هذا الجدول هو أن المركبة الأولى متعلقة بالمستوى التعليمي ومعايير التقييس (Norme) ودرجة المعرفة، أما المركبة الثانية فهي متعلقة بالسن والجنس.

من جهتها المركبة الثالثة هي كذلك متعلقة بالمعايير (Norme) درجة المعرفة والمشتريات التي يقوم بها الفرد، أما المركبة الأخيرة فهي متعلقة بالمتغير الثامن في دراستنا والخاص بالنفايات. وهذا كما يفسره الجدول رقم (12) التالي:

الجدول رقم (12): مصفوفة المركبات component Matrix

	Component			
	1	2	3	4
Genre	-,041	-,518	,233	-,497
Age	,321	,692	-,248	-,177
Instruction	-,802	-,131	-,083	,208
Poste Occupé	,369	,440	,403	,120
Connaissance	-,548	,403	-,067	-,154
Norme	,584	-,369	,089	-,305
Achats	-,210	,122	,643	-,025
Déchets	,150	-,435	,230	,631
Environnem	,344	,014	-,381	,427
Var Environnem	,032	,358	,534	,170

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

د- مصفوفة تحويل المركبات:

تبين هذه المصفوفة التحول في المركبات بعد تطبيق الدوران، وتسمح لنا بحساب مركبة المصفوفة الدورانية بالمقارنة مع مركبة المصفوفة الأصلية. السطر الثالث يبين أدنى قيم الدوران وهم على التوالي: 0,26 و2,30- ؛ وهذا ما يوضحه الجدول رقم (13).

الجدول رقم (13): مصفوفة تحويل المركبات

Component	1	2	3	4
1	,919	-,062	,139	-,364
2	-,279	-,702	,532	-,383
3	,096	,300	,807	,500
4	-,262	,643	,218	-,686

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

هـ- مصفوفة دوران المركبات Rotated Component Matrix:

تم حساب هذه المصفوفة بعد 9 دورات، فالنتائج تبين أن المركبة الدورانية الأولى هي مرتبطة ارتباطا قويا سالبا مع المستوى التعليمي، وارتباطا قويا موجبا معايير التقييس les normes، أما المركبة الدورانية الثانية فهي مرتبطة ارتباطا قويا بالنفايات والسن.

فيما يخص المركبة الدورانية الثالثة فهي مرتبطة أساسا بالمتغيرات البيئية وبالمنصب المشغول من قبل الفرد، أما المركبة الدورانية الرابعة فهي مرتبطة بالجنس وبأهمية البيئة في الجزائر وهي المتغير (التاسع) وهو ما نوضحه في الجدول رقم 14.

الجدول رقم (14): مصفوفة دوران المركبات

	Component			
	1	2	3	4
Genre	,259	,116	-,202	,671
Age	,124	-,694	,174	-,384
Instruction	-,762	,250	-,203	,158
Poste Occupé	,223	-,134	,637	-,183
Connaissance	-,583	-,368	,050	,117
Norme	,728	,054	-,110	,183
Achats	-,158	,104	,549	,368
Déchets	,116	,771	,113	-,206
Environnem	,164	,129	-,159	-,614
Var Environnem	-,063	,016	,662	,002

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

أما الشكل رقم (05) أدناه يبين العلاقة الموجودة بين المتغيرين البيئيين في دراستنا والمتغيرات الأخرى، التحليل المركبي سمح لنا باستخراج تموقع المتغيرات التي لها علاقة مع المشكلة البيئية والتي تعتبر بدورها التزاما أخلاقيا، نلاحظ كلا من المتغيرات (النفايات، المستوى التعليمي، الجنس، معايير التقييس، درجة المعرفة والسن) تعتبر كمتغيرات مؤثرة على البيئة، بمعنى آخر يجب أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار لأنها تعتبر محددات مهمة للمشكلة البيئية والتي يرتبط الحفاظ عليها بالمسؤولية الأخلاقية أولا.

الشكل رقم (05): منحنى المركبات الدورانية في الفضاء

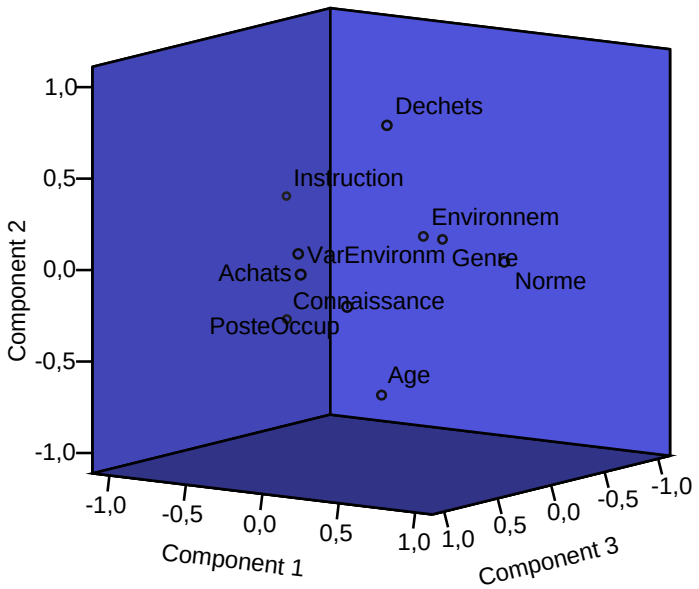

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية

خاتمة:

والحقيقة أن جوانب التنمية متكاملة بحيث لا يتسنى وضع نظرية علمية شاملة للتنمية ما لم يؤخذ في الاعتبار مختلف العوامل الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والفلسفية التي لها صلة بالتنمية، وإهمال جانب منها لابد وأن يترتب عليه بروز مشكلات كثيرة يصعب التغلب عليها أو إزالة آثارها.

إن التنمية المستدامة التي يعرف مفهومها انتشارا واسعا على الساحة العالمية، فدوامها أصبح يستدعي التفكير في أبعاد جديدة تجمع بين المحافظة على البيئة بمكوناتها النباتية والحيوانية والطبيعية وتحقيق تضامن وتكافل اجتماعي بين الأجيال، حتى تستطيع الأجيال اللاحقة التمتع بعيش لائق من خلال استفادتها من حقها في الثروة القومية التي يجب أن لا تهدر أو تبدد في ظرف حياة جيل أو جيلين، بل إن مسؤولية الأجيال اتجاه بعضها البعض يستدعي ضمان تنمية واستثمار ما هو موجود أصلا للحفاظ على نمو بوتيرة عالية.

إن الكوارث البيئية التي تتسبب فيها اليوم مجموعة من الشركات والمجموعات الصناعية تتلف من النوع الحيواني والنوع النباتي ما لا يمكن تعويضه أو إعادة إنتاجه إلا بشق الأنفس، وإن تحقق ذلك فلا يمكنه أن يعوض ما تم انقراضه ناهيك على ما تسببه هذه الانتهاكات البيئية من انعكاسات خطيرة على مستوى صحة وراحة الشعوب، فالبحوث الطبية الحديثة توصلت إلى نتائج في مرات كثيرة تثبت أن مجموعة من الأمراض التي صار لها انتشارا سريعا سببها اختلال التوازن البيئي أو استهلاك منتوجات غير متطابقة مع المواصفات الغذائية والصحية.

لذلك فالتنمية المستدامة تطال جميع جوانب الحياة لذلك أصبح من الصعب تحليل الأوضاع الاقتصادية بعيدا عن الرصيد الثقافي والأخلاقي لكل شعب أو منطقة.

أما النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية ومن التحليل المركبي سمح لنا باستخراج تموقع المتغيرات التي لها علاقة مع المشكلة البيئية والتي تعتبر بدورها التزاما أخلاقيا.

نلاحظ كلا من المتغيرات (النفايات، المستوى التعليمي، الجنس، معايير التقييس، درجة المعرفة والسن) تعتبر كمتغيرات مؤثرة على البيئة، بمعنى آخر يجب أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار لأنها تعتبر محددات مهمة للمشكلة البيئية والتي يرتبط الحفاظ عليها بالمسؤولية الأخلاقية أولا.

من هذا المنطلق تعتبر الدراسات الاستشراقية في هذا الموضوع جد مهمة وتستطيع أن تستكشف مناطق ظل كبيرة وتنتج قيم مضافة في المجال العلمي والبحثي خاصة إذا تعلق الأمر بالبحث في آليات ترسيخ وإدماج البعد الأخلاقي في عالم الاقتصاد والمال والأعمال.

المراجع والمصادر:

[1]- مالك بن نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1985.

[2]- مقالة من شبكة الإنترنيت لـ عبد الحفيظ الصاوي تحت عنوان العنصر الاقتصادي المفقود، بتاريخ 2005-10-08 تحت الموقع:
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/07/article1.Html

[3]- عيسى علي إبراهيم، فتحي عبد العزيز أبو راضي، جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2004.

[4]- M[elle] Khedim Zolikha, Le développement durable: une opportunité ou une contrainte pour l'entreprise, Mémoire pour l'obtention d'un magistère en Economie, Université de TLEMCEN, 2007.

[5]- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2007.

[6]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير حول البيئة في الجزائر ورهان التنمية لجنة التهيئة العمرانية الدورة التاسعة 1997/10/29/28.

[7]- مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1996.

[8]- سورة الأعراف، الآية رقم 74.

[9]- د. بن منصور عبد الله، إشكالية العلاقة بين الإقتصاد والأخلاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص تسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2008.